http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2066) السنة الثامنة - الجمعة (11) آذار 2011

الكهرباء والتموين والمصالحة والبطالة أهم الأولويات

البرلمـان يضيّـف المالكـي ويلخّص الاحتجاجـات العراقية بـ٢٣ فقرة

متابعة/ المدى

ضيّف مجلس النواب بجلسته الأربعين، أمس الخميس رئيس مجلس الوزراء لبحث البرنامج الحكومي وتقارير المحافظات على خلفية التظاهرات الأخيرة.

وأكد رئيس المجلس أسامة النجيفي على أن النقص الحاصل في الخدمات والمفاصل الأساسية في البلد جاء نتيجة لتراكمات تمتد لعشرات السنين وتفاقم بعد ٢٠٠٣ بسبب الإرهاب وسوء الوضع الأمني، مشيرا إلى أن البلد فيه حكومة جديدة منتخبة وحصلت تظاهرات وقدمت مطالب مشروعة وعمل المجلس على تشكيل لجان من السادة النواب ونزلت هذه اللجان إلى الشارع واستمعت إلى مطالب المتظاهرين وتشكلت لجنة في المجلس لدراسة هذه المطالب.

وبين النجيفي أن مجلس النواب ينتظر الاطلاع على البرنامج الحكومي وفق جدول زمني محدد لن يكون مفتوحا أمام أي مسؤول لحل المشاكل من البطاقة التموينية والكهرباء والبطالة مشددا على اهمية اعطاء فرصة للحكومة لتنفيذ برنامجها مع استعداد المجلس لإسناد الحكومة. من جانب آخر تلا النائب يونادم كنا توصيات اللجنة النيابية المشكلة للنظر بالمطالب المشتركة للمواطنين في جميع المحافظات وتضمنت ٢٣ فقرة هي: "توفير الطاقة الكهربائية وتحقيق العدالة في توزيعها، ورعاية اصحاب الموالدات في اسعار المحروقات، وإيجاد السبل لتوفي مفردات البطاقة التموينية وتحسين نوعيتها وضمان انتظام وصولها. حل أزمة السكن ومعالجة مشكلة المتجاوزين وسكنة العشوائيات. تحسين الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين، بما فيها ايصال الماء الصالح للشرب. بحث ومعالجة إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات. توفير وتوزيع عادل للمنتجات النفطية وإعادة النظر في تسعيرها. الاهتمام بالعمق الحضاري والتاريخي للبلاد وإحياء التراث العمراني وتجميل الساحات والمتنزهات وتوفير أماكن ترفيهية للعوائل والملاعب الرياضية للشباب. وإيلاء الاهتمام الخاص بالمشاكل البيئية في البلاد. ومراجعة ومعالجة المناهج والبرامج التربوية والتعليم العالي ودعم الهيئات التربوية بتعديل القرار ٩٤ لسنة ٢٠١٠ وشمولهم بالمخصصات المهنية واستكمال بناء المدارس وتوفير الخدمات الصحية وبناء المستشفيات. وتفعيل الإصلاح الاقتصادي في كافة المجالات وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ورعاية القطاع الخاص. وتعديل قانون التقاعد وتطوير نظام الضمان الاجتماعي والرعايا الاجتماعية وجعلها أكثر استجابة للفئات المهمشة، مثل المرأة بدون معيل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات دون خط الفقر. ودعم الفلاحين في توفير المكننة والبذور والأسمدة وبقية متطلبات الزراعة وبأسعار مدعومة وشراء المُنتج منهم. و وضع برنامج عملي وزمني للقضاء على البطالة والحد من الفقر وتوزيع الدرجات الوظيفية لميزانية العام الحالي بشكل عاجل وعادل. واتخاذ إجراءات عملية لمكافحة الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات الدولة. والاستمرار في مكافحة الارهاب وبذل الجهد الأمني لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء العراق والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان. وإدامة وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم. وإزالة آثار الحروب والعمليات العسكرية وتفعيل عملية تعويض المتضررين من جراء الحروب والنظام السابق والإرهاب والعمليات العسكرية. وضمان حرية التعبير عن الرأي والتظاهر وحماية حقوق الإعلاميين وتشكيل لجان تحقيقية خاصة للتحقيق في الخروقات التي رافقت المظاهرات الأخيرة من سقوط ضحايا او اعتداء على المتظاهرين والإعلاميين ومؤسسات الدولة في محافظات (بغداد- نينوى- كركوك – البصرة – الانبار- واسط – الديوانية – السليمانية). وتفعيل عمل هيأة نزاعات الملكية العقارية بما يسهم في انجازا عمالها وبصورة خاصة محافظة كركوك وصلاح الدين. ومراجعة وحل مشكلة الأراضي السكنية المخصصة وفق القرار ١١٧ والموزعة بعد عام ٢٠٠٣ وفي الوقت ذاته الأراضي السكنية للمفصولين السياسيين. وتفعيل دور هيأة الإشراف القضائي ورصد الخروقات في المحافظات والأقضية. وتفعيل دور المرأة ورعاية الطفولة والحفاظ على حقوق الأسرة ودعم الشباب والرياضة. وإسراع في إجراء انتخابات مجالس الاقضية والنواحي واجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات.

وقدم عدد من أعضاء اللجنة شرحا عن طبيعة التقرير الخاص بمطالب المتظاهرين، حيث اشار النائب بهاء الاعرجي الى ان بعض المطالب تتعلق بمجلس النواب مما يتطلب تشكيل لجنة مشتركة تضم عددا من اعضاء اللجنة النيابية المختصة بالمطالب إضافة إلى الوزراء المعنيين بهذه المطالب، في حين لفت النائب عدنان الجنابي إلى أهمية تعاون الجميع في توفير مستلزمات إنجاح المشاريع الستراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية وإجراء تعديلات على بعض التشريعات التي تتعلق بجوانب مهمة من الاستثمار وتوفير الأرضية الملائمة لعمل القطاع الخاص الذي يعاني الكثير من التعطيل بينما طالبت النائبة فيان دخيل بتشكيل لجنة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء لحل المشاكل الآنية كما دعا النائب منصور التميمي إلى توسيع صلاحيات المحافظات وإعطاء دور كبير لرئيس الوزراء في عملية الرقابة على المحافظين. من جانبه شدد رئيس الوزراء على أن مجلس الوزراء عمل على تكريس مبدأ الشراكة بينه وبين مجلس النواب في العمل كون الحكومة الحالية تمثل حكومة شراكة وطنية تشترك فيها اغلب الكتل النيابية مما وضع الجميع في دائرة المسؤولية. وأكد ضرورة إسراع مجلس النواب بتشريع القوانين التي تفك القيود عن الحكومة وتحديد سقف زمني للتشريعات بحسب الأهمية والحاجة الماسة إليها في هذه المرحلة للعمل بموجبها موضحا أن الحكومة تعمل لغاية الآن بقوانين النظام البائد وسلطة الاحتلال إضافة إلى قوانين جديدة وهو ما يمثل ابرز القيود التي تعيق عمل الوزارات مطالبا بتفعيل الدور التشريعي والرقابي عبر تشريع قوانين تسهم بتعزيز التنمية ومن بينها قوانين الانتخابات والأحزاب والتقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها من القوانين.

ودعا المالكي إلى تنظيم تضييفات عاجلة لنواب رئيس الوزراء والوزراء لمتابعة ما أنجز من قبلهم، مشيرا إلى أن مطالب المتظاهرين والإصلاحات المقدمة من الحكومة تحتاج حوارات بين مختلف الأطراف خاصة بعد توزيع المهام على نواب رئيس مجلس الوزراء مؤكدا عدم تغليب المصلحة الفئوية والحزبية على مصلحة البلد العليا.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن الحكومة وضعت إجراءات لتوفير مفردات البطاقة التموينية والاتفاق على تحديد فترة ١٠٠ لتحسين الأداء من خلال رسم خارطة طريق لعمل الوزارات واليات يمكن من خلالها تقييم الأداء، منوها إلى أن السادة الوزراء سيعرضون برامجهم الوزارية عبر وسائل الإعلام، مبديا تأييده للتظاهرات التي حدثت كونها "ظاهرة صحية وان السلطات المستبدة هي التي تخشى المظاهرات بينما نحن جئنا عن طريق صناديق الانتخابات"، موضحا أن الجهات المعنية لم ترفض منح إجازة أي تظاهرة وان الإجراءات الأمنية المتخذة كانت لحماية المتظاهرين والأملاك العامة من العبث رافضا التجاوز على المتظاهرين والإعلاميين كما رفض المطالب المتعلقة بالعودة إلى أجواء الدكتاتورية.

وفي مداخله له طلب النجيفي بتوزيع كلمة رئيس مجلس الوزراء على السادة النواب لاحتوائها على التزامات يجب متابعتها من قبلهم.

من جانبهم أبدى النواب آراءهم ومداخلاتهم فقد اكد النائب ابراهيم الجعفري عن التحالف الوطني ان المظاهرات تنطوي على قيم رائعة كون الشعب العراقي يتابع ويراقب ويتكلم وهذا مورد اساسي لنا لنتعلم فيما حث النائب سلمان الجميلي عن القائمة العراقية على وضع خطط وبرامج للوزارات واجراء مراجعة على اداء الوزراء دوريا كما رأى النائب فؤاد معصوم عن التحالف الكردستاني ان ظاهرة التجمع ورفع المطالب امر حضاري معبرا عن امله بان تحقق فترة الـ١٠٠ يوم نتائج طيبة مقترحا عقد لقاءات بين السيد المالكي وممثلي الكتل بين حين وآخر.

من جهته قدم النائب إياد السامرائي عن تحالف الوسط عدة ملاحظات بشأن البطالة والمعتقلين ومفهوم الشراكة الوطنية وتوفير فرص العمل ومشكلة الفساد. كما ركز النائب حيدر الملا على أهمية توفير الأجواء الآمنة للمتظاهرين ومنها الإسعافات الأولية وإطلاق سراح المعتقلين وتلبية المطالب المقدمة من قبلهم من جانبه نبه النائب جواد البولاني إلى ضرورة حل العديد من القضايا الملحة وفي مقدمتها الخدمات والبطاقة التموينية ومسألة العشوائيات وأهمية معالجتها من خلال تشريع قانون بهذا الخصوص في حين طالب النائب بهاء الاعرجي باجراء تحقيق خاص وسريع بشان ما جرى في ساحة التحرير وإجراء إصلاحات آنية في الأجهزة الأمنية أما النائب شورش حاجي عن كتلة التغيير فقد عبر عن امله بتوفير الحكومة حلول عاجلة لمفردات البطاقة التموينية والكهرباء والبطالة والتعيينات إضافة إلى حماية الحريات العامة وإنهاء سلطة الأحزاب على الأجهزة الأمنية في كافة محافظات العراق كما شدد النائب حيدر العبادي على إعطاء فرصة للحكومة لتقييم أداء الوزراء وأهمية اعتماد الشفافية في التعيينات وان يضع مجلس النواب جدولا زمنيا للتشريعات المطلوب انجازها.

قالت إن القائمة العراقية تعمل بمشروع الحزب الإسلامي

البيضاء: علاوي يخضع لآراء تجار وسماسرة

متابعة/ المدى

حسن العلوي رئيس القائمة العراقية البيضاء

انتقدت الكتلة العراقية البيضاء المنشقة عن حركة الوفاق الوطني وبشدة قادة القائمة العراقية معتبرة أن زعيمها إياد علاوي يخضع لآراء تجار وسماسرة وشخصيات "هزيلة" تتحكم بالقائمة التي أصبحت تعمل بمشروع الحزب الإسلامي ومن دون نظام داخلي، فيما كشفت عن وجود تمرد كبير لدى جميع أعضاء العراقية ورغبتهم بالانضمام إلى البيضاء أو الخروج من القائمة.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف لـ"السومرية نيوز"، إن "خروج الكتلة العراقية المستقلة البيضاء كان مبدئيا ولا يتعلق بأهواء ورغبات أعضاء الكتلة أو العراقية التي كنا ننتمي إليها"، مبينة أن "أي من المشاريع التي وعدت بها القائمة العراقية جمهورها منذ التوقيع على برنامجها الانتخابي لم تنفذ".

وأضافت نصيف أن "مشروع العراقية أصبح مشروع مناصب، ومن يتفاوض فمن اجل مصلحته والمنصب وليس من اجل جمهوره وبالتالي الموضوع سجل الكثير من الإرباك"، مؤكدة أن "أعضاء قائمتها طالبوا ولأكثر من مرة بالتصحيح وعدم إصدار القرارات وفق الأهواء الشخصية دون الرجوع إلى جميع أعضاء العراقية".

وأوضحت نصيف أن "مشروع القائمة العراقية بعد أن كان يجمع جميع أطياف الشعب واللحمة العراقية أصبح تدريجيا يرجع إلى مؤسسي هذا المشروع والحزب الإسلامي الذي نبذه الشارع العراقي تحت عباءة المشروع الوطني العراقي"، مشيرة إلى أن "كتلة العراقية أصبحت تعمل بدون نظام داخلي".

وتابعت أن "أعضاء الكتلة طالبوا ولأكثر من مرة أيضا بتشريع نظام داخلي لوضع الآلية والأهداف والمبادئ، إلا أن الطلبات جوبهت بالمماطلة والتسويف"، لافتة إلى أن "آخر الممارسات الخاطئة للعراقية طردها نائبين اثنين وكأنهما ليسا ممثلين للشعب العراقي".

وأكدت المتحدثة باسم الكتلة البيضاء أن "أمر القائمة أصبح يخضع لبعض الشخصيات التي تستنفر من هذا الشخص أو ذاك ولا يخضع لقادة كتل سياسية من المفترض أن يمتلكوا الرعاية الأبوية لكامل الكتل أي الـ٩١ عضوا"، كاشفة عن "وجود تمرد كبير لدى جميع أعضاء القائمة الذين ينتظرون الفرصة السانحة للتعبير عن رأيهم والخروج منها بسبب الأخطاء الجسيمة".

ولفتت نصيف إلى أن "رغبات الأعضاء المعترضين مختلفة، فمنهم من يريد الانضمام إلى كتلة العراقية البيضاء ومنهم من يريد أن يشكل كتلة مستقلة"، معتبرة أن "أهمية الموضوع هو الرغبة في التعبير عن الديمقراطية بشكل صحيح".

وأشارت نصيف إلى أن "انبثاق كتلة العراقية البيضاء جاء تضامنا مع التظاهرات والمتطلبات التي تحصل في الشارع العراقي"، مؤكدة أن "الكتلة ترغب بان يكون هناك توازن بين جميع المكونات المشتركة تحت ائتلاف العراقية".

وبينت المتحدثة باسم الكتلة البيضاء أن "حركة الوفاق المنضوية في القائمة العراقية والتي تمتلك ٢٢ مقعدا لم تحصل سوى على وزارة الاتصالات ووزارة دولة لا تعني شيئا"، مشيرة إلى أن "هناك كتلاً أخرى داخل العراقية ككتلة الحل التي تمتلك ١٢ مقعدا وكتلة تجديد التي تمتلك سبعة مقاعد قد أخذت وزارات مهمة".

واعتبرت نصيف أن "الـ ٢٢ نائبا هم القائمة العراقية الأم التي أسست للمشروع ولم يحصلوا على استحقاقهم بالشكل الكامل"، مبينة أنهم "أخذوا يستجدون الموافقات من اجل تلبية خدمات المواطنين من هذه الكتلة السياسية أو تلك".

ولفتت نصيف إلى أن "العراقية رشحت امرأتين لمنصب وزارة دولة فاشلتين في الانتخابات ولا تمتلكان المؤهل العلمي وأدخلتا إلى مجلس النواب عن طريق المقاعد التعويضية"، مشيرة إلى أن "إحداهما لم تحصل على ٥٠٠ صوت ولا تملك سوى دبلوم في التحصيل الدراسي".

وأكدت المتحدثة باسم الكتلة البيضاء المنشقة عن حركة الوفاق أن "اعتراضات كتلتها كانت تصب في مصلحة القائمة العراقية وليس المصلحة الشخصية"، داعية القائمة العراقية "التي تؤمن بمبدأ الليبرالية أن تتقبل الرأي الآخر".

وأشارت نصيف إلى أن "زعيم القائمة العراقية إياد علاوي اتصل بنا مرة واحدة قبل إعلان تشكيلة العراقية البيضاء وثبتنا ملاحظاتنا معه"، مؤكدة أن "علاوي لم يتصل بالأعضاء المنشقين مطلقا بعد اتخاذ قرارهم بالخروج من العراقية".

وبينت نصيف أن "زعيم العراقية يخضع لآراء أشخاص تجار وسماسرة مقربين منه يتحكمون بالقائمة"، لافتة إلى أنه "يأخذ رأي بعض الشخصيات الهزيلة في القائمة العراقية الوطنية".

مع تفاقم صوت الاحتجاجات العراقية

مهلة الإصلاح: بقي ٩٠ يوماً فقط

متابعة/ المدى

تَنقضي الأربعاء عشرةُ أيام من الفترة الزمنية التي حدّدها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لأعضاء حكومته من أجل تحسين الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء.

المالكي قال لدى ترؤسه اجتماعاً حكومياً استثنائياً في السابع والعشرين من شباط إنه سيُجرى بعد نهاية المهلة المحددة بـ١٠٠ يوم تقييم الأداء وإلا فإن الدوائر الحكومية المعنية ستواجه "تغييرات".

وجاءت هذه الخطوة في أعقاب تحرّك الشارع العراقي باتجاه الخروج في تظاهرات حاشدة، وبعد يوم واحد من بيانٍ للمرجع الديني السيد علي السِّيستاني ناشد فيه الحكومة والبرلمان اتخاذ "خطوات جادة وملموسة لتحسين الخدمات العامة لاسيما الكهرباء والبطاقة التموينية وفُرص عمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري".

وفي إطار تسريع الإجراءات الرامية لتحسين خدمات الطاقة الكهربائية قبل أشهر الصيف، اتُخذت سلسلة من الخطوات المكثّفة التي يُتوقع أن تكون ملموسة قبل انقضاء مهلة الأيام المائة.

الناطق باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس أوضح لإذاعة العراق الحر أن صناعة الكهرباء "صعبة ومعقدة"، مضيفاً أن لدى الوزارة خططاً بعيدة الأمد وأخرى قصيرة الأمد تشمل برنامجاً لصيانة وتأهيل عدد من الوحدات الموجودة في محطات موزّعة على عدد من محافظات البلاد...وستضيف إلى المنظومة في شهر أيار المقبل نحو ألف وخمسمائة ميكاواط. كما أن محطة الصدر الغازية بوحدتيها ستدخل الخدمة بالكامل نهاية نيسان بطاقة ٣٢٠ ميكاواط، إضافةً إلى عدد من المحطات والخطوط الأخرى التي يتوقع أن تدخل الخدمة خلال الفترة المقبلة لتحقق طاقات مُضافة".

من جهته، قال الخبير الاقتصادي باسم جميل إن "مشكلة الكهرباء ليست وليدة اليوم" مشيراً إلى شحة تعاني منها المنظومة منذ فترة زمنية طويلة في عمليات "التوليد والنقل والتوزيع" ومعرباً عن اعتقاده بأن فترة "مائة يوم غير كافية لتوفير الحل وإنما فقط لإجراء عملية ترقيعية للمشكلة.....".، بحسب تعبيره.

يشار إلى التوقف التام الذي تعرّضت له منظومة الكهرباء في عدة محافظات عراقية الثلاثاء بسبب سوء الأحوال الجوية. وأعلن الأربعاء أن الملاكات الهندسية والفنية في وزارة الكهرباء تمكنت من إعادة المنظومة إلى الخدمة خلال ساعات محدودة.

وتحدث الناطق باسم وزارة الكهرباء أيضاً عن تفاصيل خطة رئيسية طموحة وبعيدة الأمد أعدت لتطوير المنظومة الكهربائية وإيصالها إلى نحو ثمانية وعشرين ألف ميكاواط خلال عشرين عاماً بكلفة تزيد عن ثمانين مليار دولار. وقدّ نوقشت تفاصيل هذه الخطة في مؤتمر عُقد أخيراً في مدينة اسطنبول التركية بحضور خبراء عراقيين وأجانب.

وكان رئيس الوزراء أمهل وزراء حكومته فترة لا تتجاوز مائة يوم، لتحسين أداء وزارتهم اثر موجة التظاهرات التي عمت البلاد مطالبة بالخدمات والعمل ومكافحة الفساد وقتل فيها ١٠ أشخاص في مصادمات مع قوات الأمن. وجاء في بيان صادر عن مكتب المالكي انه "حدد فترة ١٠٠ يوم يجري بعدها تقييم عمل الحكومة والوزارات كلا على حدة لمعرفة مدى نجاحها او فشلها في تأدية العمل المناط بها".

بدوره دعا رئيس البرلمان أسامة النجيفي إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية في الأقضية والنواحي اثر موجة الاحتجاجات التي عمت معظم المدن العراقية. وأضاف "سنعمل في مجلس النواب على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات".

ويفيد تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية أن موجة الاحتجاجات الأخيرة لم تشهد أي حضور للأحزاب العراقية التقليدية وان معظمها لشباب عراقي ومواطنين عاديين.